

مادة ٢ - تسرى على الجرائم المنصوص عليها في قانون الخدمة العسكرية والوطنية الأحكام التي كان معمولاً بها في شأنها قبل العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

مادة ٣ - تحال جميع القضايا المتهم فيها مدنيون والتي خرجت من اختصاص القضاء العسكري بمقتضى هذا القانون إلى النيابة العامة ما لم يكن قد أفضل باب المرافعة فيها .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٨٧ (أول فبراير سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٨

بالمفر من متهمين عفوا شاملا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون ؛

وعلى المادة ٧٩ من قانون العقوبات ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يوقف السير في إجراءات الدعوى بالنسبة للآتين بعد والمتهمين في القضية رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٧ أمن دولة عسكرية عليا وهما :

(١) مهندس أحمد فتحى حسين .

(٢) عميد متقاعد عبد العزيز إبراهيم غالى .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٨٧ (أول فبراير سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨

بتعديل بعض أحكام مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادتين ٥ ، ٣٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه النصان الآتيان :

”مادة ٥ - تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية :

(أ) الجرائم التي تقع في المسكرات أو النكبات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت .

(ب) الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة “ .

”مادة ٣٥ - ينتهى الحبس الاحتياطي الصادر من النيابة العسكرية بمضى خمسة عشر يوما على حبس المتهم ، ومع ذلك يجوز لقاضي المحكمة العسكرية المركزية بعد سماع أقوال النيابة العسكرية والمتهم أن يصدر أمرا بمد الحبس مدة أو مددا أخرى لا يزيد مجموعها عن ٤٥ يوما ، فإذا لم ينته التحقيق يعرض المتهم على المحكمة العسكرية العليا المختصة عمليا لاستصدار قرار بامتداد حبسه أو الإفراج عنه “ .